

الطائفية وحقوق الإنسان

الطائفية نقيض مبادئ حقوق الإنسان، كما هي نقيض للإصلاح ومشاريع الإصلاح. لا يمكن ان يكون هناك مشروع إصلاح حقيقي، ولا احترام لحقوق الإنسان في بلد ما، إن كانت الطائفية معشعة في أركانه السياسية والاجتماعية وفي نخبه الثقافية والدينية. الطائفية نقيض لفكرة المواطنة والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات. إنها تشرعن التمييز بين البشر كما بين المواطنين. فلمجرد أنك من هذا الدين أو ذاك المذهب، تصبح مواطناً من الدرجة الأولى، أو من الدرجة الثانية، لك حقوق أو عليك تبعات تختلف عن غيرك. هذا خلاف العدل والروح الانسانية السوية. إن ممارسة الطائفية يشكل عائقاً أمام تمتع المواطنين بحقوقهم التي أقرها الدستور والمواثيق الدولية عامة.

الطائفية تتنكر لحقيقة بديهية أن الناس ولدوا أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق، كما تتنكر لحقيقة أن التنوع الثقافي والمذهبي - كما في البحرين - مصدر إثراء وتقدم ورفاهية المجتمعات عامة. ويفترض أن نسلم بحقيقة التنوع في بلادنا، وفائدته، وتقديره حق قدره، وحمايته وقبوله، بل والدفاع عنه، وعدم النظرة اليه كمصدر للفتنة والخطر وعدم الاستقرار. الطائفية فوق هذا تعمل على النقيض من حقوق الانسان التي تؤكد على مبادئ المساواة وعدم التمييز الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتي تشجع على احترام الحريات الأساسية للجميع دون تمييز من أي نوع سواء على أساس العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره، أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو المولد وغيرها.

والطائفية من طبيعتها إشعال الكراهية والتعصب تجاه الآخر، أياً كان، فما بالك إن كان مواطناً؟! الطائفية مصنع متكامل للأحقاد والبغضاء والكراهية العمياء، كما أنها محرّض في الوقت نفسه على الفتنة والإعتداء على الآخر المختلف والتعدي على كرامته كبشر قبل أن يكون مواطناً. إنها ليس فقط تمنع إقامة علاقات طبيعية وودية وسلمية فيما بين المواطنين، بل أيضاً هي سبب لكثير من النزاعات المحلية. إن الطائفية أداة فعالة في تخريب السلم الاجتماعي، وتهديد أمن المواطنين، بما ينعكس سلباً على الاستقرار السياسي، وعلى حياة الناس اليومية بشكل مباشر.

الطائفية نقيض لكل القيم التي جاءت بها الأديان وفي مقدمها الإسلام، وأقرتها البشرية في مواثيق حقوق الإنسان، من عدالة وتسامح وحرية وأخوة واعتدال ومساواة وغيرها. ولا يمكن قبول أي مذهب يدعي الأفضلية معتمداً على أسس عنصرية زائفة، أو على مزاعم امتلاكه الحقيقة الدينية، والفرقة الناجية.. فهكذا مدعى غير مقبول علمياً، ومدان أخلاقياً، وظالم لاتباعه كما للآخرين، كما أنه خطير اجتماعياً كونه يؤسس انشقاقات مجتمعية ويزرع الفتنة والتعصب ويمهد الطريق لعدم الاستقرار.

وبديهى ان ارتفاع منسوب الطائفية في التعبير السياسي، أو في المنابر الدينية، أو في السلوك العام للأفراد والمؤسسات: خطر، وينم عن ضيق أفق، خاصة وأبنا نطل على نوافذ عديدة من الصراعات الطائفية، ونستشعر كم هي المأساة التي تخلفها. ان الانجرار وراء عاطفة طائفية غير معقلنة، وغير منضبطة بضوابط الإسلام والدستور والقانون، يحمل اساءة كبيرة للتغييرات الإيجابية الكثيرة التي جاء بها المشروع الإصلاحى. إنه يحمل شواهد إساءة استخدام هامش الحرية المتاحة، وإساءة استخدام السلطة التي يتمتع بها بعض الأفراد من المسؤولين وأعضاء البرلمان.

وحسناً فعل الملك في خطابه بمناسبة الذكرى العاشرة لتوليه الحكم، حين أكد على ترسيخ حالة الوئام بين مختلف المنابر والأصول، وأشار الى حقيقة أن مجتمع الوئام هو مجتمع الوحدة الوطنية. ورأى أن المحافظة على الوئام لا يتم إلا بمشاركة الجميع (فاليد الواحدة لا تصفق وعلينا ان نتكاتف يداً بيد لتحقيق ذلك).

اقرأ

- ٤ لقاء بالمنسق المقيم للأمم المتحدة في البحرين
- ٦ الطائفية: الحكومة، النخب، ومؤسسات المجتمع المدني
- ٧ الطائفية في طريقها الى الإنحسار
- ٨ البحرين في تقرير مركز القاهرة لحقوق الإنسان
- ١٠ البحرين، ومبدأ الحق في السكن

ندوة تنتقد مشروع قانون الجمعيات

في ندوة نظمتها الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان ومركز الكواكبي للتحويلات الديمقراطية في ٢٥ نوفمبر الماضي، حول حرية الجمعيات في البحرين، بحث المشاركون مشروع قانون الجمعيات الذي تقدمت به الحكومة للبرلمان، ورأوا أن المشروع الجديد يمثل تراجعاً عن القانون رقم ٨٩ الخاص بالجمعيات، كونه تضمن قيوداً جديدة من بينها حق التفتيش العشوائي لمقرات الجمعيات.



وخلص المشاركون إلى ضرورة تقديم إقتراحات لتطوير مشروع القانون الذي لم يبت بشأنه مجلس النواب بعد. الندوة أنفة الذكر، جاءت في سياق مشروع يقوم عليه مركز الكواكبي، لدراسة إلتزام الدول المشاركة في مشروع منتدى المستقبل. وقال أمين غالي عضو المركز، بأن الندوة تستهدف تقييم أداء الجمعيات ومدى إلتزام الحكومات بما التزمت به في إعلان سي آيلاند.

وفي تقييم صلاح الجورشي لمسيرة منظمات المجتمع المدني العربية فإنه رأى انحساراً في مساهمتها في مشروع منتدى المستقبل، موضحاً أن السبب يعود إلى اعتراض بعض الأنظمة العربية. وانتقد الجورشي أداء تلك المنظمات، بالقول أن هناك نحو ٣٠٠ ألف منظمة عربية، لكن فاعليتها متدنية جداً حين تقارن بنظيراتها في الدول الآسيوية.

عبدالنبي العكري وزينب الدرازي قدما دراسة حول مشروع قانون الجمعيات البحريني، وقالوا بأن بعض بنود المشروع تتعارض مع النصوص الدستورية الكافلة للحريات، وأنه استند على نصوص قانون مكافحة الإرهاب.

وبينت الدراسة مدى القلق في مؤسسات المجتمع المدني التي تتعرض للتعسف من قبل وزارة التنمية الاجتماعية التي تتمتع بصلاحيات كبيرة في حل إدارة الجمعيات، كما حدث حين حلت الوزارة إدارة جمعية المرضين إدارياً، ووضعتها تحت إشرافها المباشر.

واعتبرت الدراسة أن أخطر ظاهرة تشهدها الجمعيات الأهلية هو تعرض البعض منها للاستقطاب الطائفي الذي اخترق الحياة السياسية والمجتمعية، فبدلاً من أن تسهم في تعزيز اللحمة

الوطنية وتعزيز المواطنة، أضحت عاملاً لإضعاف الهوية الوطنية وتعزيز الانتماءات الفرعية.

النجار: استلاب حقوق المرأة مرفوض

أدانت رئيسة جمعية أوائل النسائية، لطيفة النجار استلاب الحقوق الإنسانية للمرأة خلف ستار العادات والموروثات الاجتماعية، ودعت إلى موقف موحد من العنف ضدها. جاء ذلك خلال



الفعالية المشتركة بين جمعيتي نهضة فتاة البحرين وأوائل النسائية بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة الذي صادف ٢٥

نوفمبر الماضي بحضور أعضاء الجمعيتين وعدد من المهتمين بشأن المرأة. ودعت النجار الجهات الرسمية إلى وضع التشريعات والقوانين المنصفة للمرأة والتي تحمي وتصون حقوقها وترسي مبدأ المساواة مع الرجل في جميع الميادين السياسية والاجتماعية والمدنية والثقافية والاقتصادية.

مطالبات بقانون ضد التحرش الجنسي

أثارت الأمين العام المساعد للمرأة العاملة والطفل في اتحاد عمال البحرين سعاد مبارك مسألة التحرش الجنسي أو حتى الإعتداء الجسدي ضد المرأة. وقالت لصحيفة الوطن (٩٢/١١/٩٠٠٢) ان الاتحاد يستقبل الكثير من الشكاوى من عاملات تعرضن للمضايقات، وحينما تمّ تقديم شكوى ضد المعتدين والمتحرّشين من قبل الضحايا تمّ فصلهن من أعمالهن.

وطالبت سعاد مبارك بسن تشريع ضد التحرش الجنسي بالمرأة في العمل، لاسيما أنه لا يوجد قانون يجرم العنف الواقع على المرأة أو الأطفال في محيط الأسرة أو الأماكن العامة أو مواقع العمل، ما يعني فقدان إجراءات الحماية والسلامة.

تجدد الإشارة إلى أن البحرين وقعت عدة

اتفاقيات دولية تلزمها بتطبيق الإجراءات القانونية الرادعة لهذا النوع من الجرائم، والحكومة



مطالبة بتحديث تشريعاتها لتأمين الحماية للطفولة والنساء من

أيّ اعتداءات على شاكلة عنف جسدي أو لفظي أو تحرش جنسي.

من جهتها، أوضحت المحامية والناشطة السياسية فاطمة الحواج، أن التحرش الجنسي بالمرأة في العمل أصبح ظاهرة اجتماعية، ويرجع ذلك إلى النظرة الدونية للمرأة النابعة من ثقافة وقيم العصر الجاهلي، وأضافت بأن القانون الحالي يحتوي على بعض النصوص المتفرقة ضمن قانون العقوبات في باب الاعتداء على العرض، لكن القانون لا يعرف حتى لفظة التحرش الجنسي.

المحامون يرفضون ترافع رجال الدين أمام القضاء

تحفظت جمعية المحامين البحرينية على المقترح بقانون الذي تقدمت به كتلة الوفاق بتعديل بعض أحكام قانون المحاماة رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٠، والذي يضيف مادة جديدة في القانون بحيث يسمح لحاصلين على إجازة في الشريعة الإسلامية الترافع أمام القضاء الشرعي فقط.

ورأت جمعية المحامين البحرينية أن (هذا المقترح لا يخدم المصلحة العامة وفيه



إضرار بمصلحة المتقاضين). وقالت الجمعية أن المنازعات الأسرية لا تنحصر في الجانب الشرعي فقط، بل يتعداها

إلى المسائل الأخرى مثل المالية والتي تكون من اختصاص القضاء المدني، إضافة إلى متابعة ملفات التنفيذ لتطبيق الأحكام الصادرة من المحاكم الشرعية، واستئناف القرارات الصادرة من قاضي التنفيذ والتي تُنظر أمام محكمة الاستئناف الكبرى المدنية.

وأوضحت الجمعية أن من اشتراطات ممارسة

وتمنى الموسوي أن يوقع نواب الشعب على تلك التوصيات وأن يعزوا الحريات العامة، مؤملاً أن لا ينقلبوا على ناخبهم وعلى المبادئ الأساسية للعمل الديمقراطي.

وتابع (حسب الوقت، ٢٠٠٩/١٢/٢): (ليس



رضي الموسوي

من صالح النواب لجم الحريات، أو أن يساق الصحفي إلى النيابة العامة كلما حاول الكشف عن مكامن الخلل والفساد في هذه المؤسسة أو تلك، وعلى النواب أن

يدفعوا بتوجه الشفافية والإفصاح عن المعلومات وحرية الكتابة فيها بما يطور الأداء العام للدولة). من جانبه اعتبر عادل المرزوق (من صحيفة البلاد) قرار لجنة الخدمات: (بإدارة جيدة، لكن ما نخشاه الانقلاب بالصد عند التصويت عليه في مجلس النواب، باعتبار القرار النهائي سيكون بعد التصويت عليه من قبل المجلس). وأضاف: (إن مستوى حرية الصحافة تدنى في العام ٢٠٠٩ بشكل كبير مقارنة بالسنوات الماضية، وهو أمر لا يمكن إغفاله).

أما الصحفي محمد الأحمد (من جريدة الأيام) فتمنى (ألا يتم أي ربط بين قانون الصحافة الحالي، وبين قانون العقوبات أو أي قانون آخر، وألا نفاجاً أثناء مناقشة مشروع القانون وجود مواد مخالفة لتوجهاتنا كصحافيين نسعى إلى مزيد من الحريات والشفافية).

الوفاق: رفض الحديث عن التمييز يعني الاستهوار فيه

اعتبرت جمعية الوفاق في بيان صادر عنها بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان، أن استمرار سياسة التمييز ورفض الاعتراف بوجوده والدفاع عنه يعتبر من أبرز أسباب تراجع مستوى البحرين في مؤشرات حقوق الإنسان. وأضافت بأن (تكذيب وجود التمييز في البحرين لا يلغي وجوده، بل يؤكد ويعطي أدلة عليه، لأن الواقع يؤكد وجود تمييز فاحش). وأشادت الوفاق في بيانها بكلمة الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان، ووصفتها بأنها (واقعية جداً لكون الحديث عن التمييز يشكل بداية جدية لمعالجة أكثر الملفات انتهاكاً لحقوق الإنسان).

الصحافة، بإلغاء المواد المتعلقة بحبس الصحفي وشطب تلك المواد التي تحيل الصحفي إلى قوانين أخرى كقانون العقوبات والإرهاب.

وقد رحبت الصحافة بهذه الخطوة، واعتبرها رضي الموسوي (من جريدة الوقت) (خطوة مهمة على طريق توسيع هامش الحريات الصحافية، وبالتالي حرية الرأي والتعبير، ويضع البحرين على سكة الدول التي تحترم الكلمة وتعزز مكانتها في التنمية الإنسانية الشاملة). وأضاف بأن ما رشح من معلومات عن لجنة الخدمات يفيد بتغييرات كبيرة في مشروع القانون.

(النواب) يصادق على الإتفاقية

والداخلية تتعهد بمكافحة الفساد

أقر مجلس النواب في نوفمبر الماضي انضمام البحرين للإتفاقية الدولية لمناهضة الفساد، بعد نقاش مستفيض انتقد فيه النواب تفشي الفساد في الدولة، وخاصة عدم تضمين الأراضي التي بيعت لموازنة الدولة. وتهدف الإتفاقية منع الفساد ومكافحته وتعزيز النزاهة



والمساءلة وتحقيق الإدارة السليمة للشؤون والممتلكات العامة، كما تؤكد على أهمية القيم الأساسية واحترام سيادة القانون والمساءلة والشفافية في تشجيع التنمية. وتوفر الإتفاقية إطاراً جديداً للعمل الفعال وتشتمل على مجموعة من المعايير والتدابير والقواعد التي يمكن لجميع الدول تطبيقها من أجل تعزيز نظمها القانونية.

في ذات الإطار اعتبر وزير الداخلية الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة انتشار الفساد معوقاً لمسيرة التنمية، ويترك أثراً سلبية على جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية. وأضاف بأن وزارته في سبيل حفاظها على سمعة البحرين، وصوناً للمال العام، ولحرصها على تحقيق مبادئ العدالة والشفافية وتكافؤ الفرص، فإنها ستستحدث شعبة لمكافحة الفساد باتباع الوسائل القانونية في الكشف والمتابعة وتقديم المتورطين في حالات الفساد إلى العدالة، والإعلان عن تخصيص خط ساخن لتلقي الشكاوى والملاحظات المتعلقة بحالات الفساد لمتابعتها والتأكد من حدوثها واتخاذ الإجراءات المناسبة بصددها.

مهنة المحاماة، هو أن يكون المحامي حائزاً على شهادة من إحدى كليات الحقوق بالجامعات المعترف بها، التي تكون الشريعة الإسلامية من بين برامجها الدراسية... كما تدرس المواد الأخرى المدنية والجنائية والتجارية وغيرها. وأما بالنسبة لمن لم يدرس الشريعة فعليه أن يجتاز امتحاناً في الشريعة الإسلامية؛ والتشريع لا يجيز ممارسة مهنة المحاماة إلا لمن درس الشريعة الإسلامية أو اجتاز امتحاناً فيها تبين فهمه ودرايته بالشريعة وأحكامها.

الإتحاد النسائي: مع

تشريعات جديدة

حماية للمرأة

أصدر الإتحاد النسائي بياناً بمناسبة يوم المرأة البحرينية ٢٠٠٩/١٢/٢٠، أكد فيه على الدفع باتجاه إصدار القسم الثاني من قانون أحكام الأسرة المتعلق بالشريعة. كما دعا البيان إلى تعديل قانون الجنسية البحريني بحيث يعطي المرأة البحرينية المتزوجة من غير بحريني حقاً متساوياً في نقل جنسيتها لأبنائها، انطلاقاً من النص الدستوري في المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات.



كما أكد البيان على ضرورة مصادقة البحرين على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة

جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والتعجيل بإصدار قانون الحماية من العنف الأسري، وكذلك التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٣ المعنية بحماية حق الأمومة والتي تتضمن احترام حق المرأة العاملة في القطاع الخاص بحيث تحصل على إجازة عادلة للأمومة تمكنها من أداء واجبها كعاملات دون التضحية بواجباتها الأسرية، وتحميها من التعسف والتمييز ضدها بسبب الحمل أو الرضاعة.

أهل بإقرار قانون

صحافة عصري

أوصت لجنة الخدمات في مجلس النواب، والتي أوكل إليها دراسة مشروع قانون تنظيم

منسق الأهمر المتحدة وممثل برنامجها الإنمائي في البحرين

ضرورة تعديل القوانين إيفاءً بالالتزامات الدولية



سيد أغا

في مجال المرأة والشباب وحقوق الإنسان، والبيئة، وغيرها من المنظمات غير الحكومية من خلال توفير الأموال والخبرات، فضلاً عن الدعم المعنوي.

جهدكم الأساسي يتركز في تشجيع احترام حقوق الإنسان وتعزيز ازدهار المجتمع المدني، ما هي التدابير والأدوات المستخدمة من قبل مكتبكم لتحقيق هذا الهدف؟

مستوى المعيشة اللائق، وتوفير الخدمات الأساسية، وسيادة حكم القانون من خلال الحكم الفعّال، والمشاركة في صنع القرار، هي من حقوق الإنسان الأساسية. نحن نعتقد أنه بينما لدى الحكومة مسؤولية كبيرة لضمان بيئة مواتية من خلال اعتماد وتنفيذ التشريعات، إلا أن حقوق الإنسان لا تتحقق بالكامل دون اتخاذ إجراءات من قبل أفراد المواطنين. يجب أن يتحمل المواطنون والقطاع الخاص المسؤولية من أجل احترام وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، خاصة حقوق موظفيهم والعاملين في الخدمة المنزلية. لدى الأمم المتحدة مشروع ناجح جداً مع وزارة الخارجية للمساعدة في الوفاء بتعهدات البحرين تجاه المراجعة الدورية الشاملة (UPR) والالتزامات الطوعية التي قدمتها. يتم تنفيذ هذا المشروع بالتعاون مع المجتمع المدني حيث أن عدداً من المنظمات غير الحكومية أعضاء في لجنة تسيير

أجرى (المرصد) حواراً هاماً مع السيد/ سيد أغا، المنسق المقيم للأمم المتحدة، وممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالبحرين، تطرق فيه للعديد من المواضيع الحيوية حيث تناول وفاء البحرين بكثير من التزاماتها بموجب عملية المراجعة الدورية الشاملة، والعقبات التي تواجه تنفيذ بعض توصيات تلك العملية، ومن ضمنها تسيير حقوق الإنسان، والحاجة لتعديلات تشريعية. وتطرق سيد أغا للعلاقة الإيجابية بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبحرين، والدعم المستمر الذي يقدمه البرنامج للمؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية. كما تطرق إلى الدور الهام للمواطنين والقطاع الخاص في تعزيز حقوق الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة وتمكين المرأة سياسياً واقتصادياً. فإلى نص الحوار.

بحقوق الإنسان وفقاً لعملية المراجعة الدورية الشاملة (UPR)، وكذلك تنمية القدرات للمنظمات غير الحكومية؛ والقائمة تطول. كل هذه المساهمات كان لها أثر إيجابي مباشر على حقوق الإنسان في المملكة. ونحن مدينون في ذلك إلى الدعم القوي من جانب حكومة وشعب البحرين.

تلقت العديد من المؤسسات الرئيسية الوطنية دعماً فنياً منكم، هل لديك أي تعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية؟

ذكر جلالة الملك خلال لقائه مع الأمين العام للأمم المتحدة في مايو الماضي في البحرين، أنه لا يمكن للبحرين أن تزدهر دون مساهمة المنظمات غير الحكومية في التنمية البشرية، وبالمثل، فإن الأمم المتحدة تعتقد أن للمنظمات غير الحكومية دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي مجتمع. لذا دخلنا في شراكة مع وزارة التنمية الاجتماعية لتنفيذ عدد من المبادرات، تشمل إنشاء مركز وطني للمنظمات غير الحكومية، وتدريب وتنمية قدرات المنظمات غير الحكومية، وتمويل المشاريع الصغيرة من خلال اثنتين من المنظمات غير الحكومية حيث وصلت فوائد ذلك إلى آلاف الأسر. كما قدمنا دعماً مباشراً لمنظمات غير حكومية تعمل

منذ وجودكم في البحرين، كيف يمكنكم تقييم التعاون مع مملكة البحرين لإقرار استراتيجيات التنمية البشرية المستدامة؟

تتمتع الأمم المتحدة والبحرين دائماً بعلاقات قوية، وبناء على هذا، عملت على مواصلة تعزيز العلاقات مع الامم المتحدة وحكومة مملكة البحرين ومنظمات المجتمع المدني، ومجتمع رجال وسيدات العمل. ظلت الحكومة على الدوام تقدم الدعم لتسهيل عمل الأمم المتحدة. وتتميز البحرين أنها دولة منتجة للنفط وذات دخل مرتفع، ولديها عدد كبير من العمالة الوافدة. ولذا فهي بحاجة إلى تبني خيارات تنموية حذرة حتى تبقى هذه التنمية مستدامة. التنمية البشرية المستدامة هي من حقوق الإنسان الأساسية للمواطنين، فالآليات مثل مشروع الإصلاح، انجازات الحكومة في مجال التعليم والرعاية الصحية، وإطلاق الرؤية الاقتصادية لعام ٢٠٣٠، توفر بيئة مواتية للتنمية البشرية المستدامة. الأمم المتحدة قدمت مساهمات كبيرة في مجال التنمية في البحرين، وتتمثل أحدث الأمثلة لشراكتنا الناجحة في: تعزيز روح المبادرة، مبادرة تمويل المشاريع الصغيرة، والتنمية البرلمانية وتمكين المرأة اقتصادياً وسياسياً، والتصدي للتحديات البيئية، ودعم إعداد وتنفيذ البحرين لالتزاماتها فيما يتعلق

المشروع. بالإضافة إلى ذلك، قمنا بتدريب جميع موظفينا ومعظم النظراء الحكوميين على التنمية القائمة على نهج حقوق الإنسان (HRBA).

وفقاً لتقرير التنمية البشرية العربية ٢٠٠٩، سجلت مملكة البحرين تغييراً كبيراً في الجودة المؤسسية في الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٧، في مجالات معينة مثل التمثيل والمساءلة، لكنها لم تحرز تقدماً كبيراً في تمكين المرأة. ما هي ملاحظتكم على ذلك؟

تقرير التنمية البشرية هو تقرير مستقل يسهل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومضمونه لا يعكس بالضرورة وجهات نظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. من أجل التوضيح، أود القول من حيث الاستقلال فإن تقرير التنمية البشرية هو مثل تقرير ديوان المحاسبة أو مؤسسات حقوق الإنسان في بلد ما. بالنسبة لتقييم مؤشر التنمية البشرية يقيّم التقرير أربعة مجالات رئيسية للتنمية البشرية: متوسط العمر المتوقع، ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة، والتعليم، والنتائج المحلي الإجمالي. جميع الأرقام الواردة في تقرير التنمية البشرية هي من المصادر الرسمية فقط. نتيجة للقيادة الحكيمة وخيارات التنمية الموثوقة، لا سيما في مجالات التعليم والرعاية الصحية، حققت البحرين تقدماً مطرداً كما سجلته تقارير التنمية البشرية، وهي تقف على قدم المساواة مع البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD). إنجاز هام آخر في البحرين هو أن معيار التنمية البشرية في البحرين هو نفسه بالنسبة للرجل والمرأة. ومع ذلك - إذا كنت تقصد تمكين المرأة - أي فيما يتعلق بعدد المقاعد التي تشغلها النساء في الوظائف العليا في الحكومة، ومنظمات القطاع الخاص وكذلك في البرلمان - فنحن جميعاً نعلم أن التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة في البحرين هو مسألة ذات أولوية، وتهدف الأمم المتحدة والحكومة لمعالجة هذا الأمر من خلال المشروع الذي وقعناه، في حضور الأمين العام للأمم المتحدة، وصاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة، مع المجلس الأعلى للمرأة. لقد بدأ البرنامج أنشطته، ونأمل أن يساهم في التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة البحرينية بالتعاون مع المؤسسات الحكومية الأخرى، والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

يبين تقرير المتابعة لتنفيذ المراجعة الدورية الشاملة في البحرين عام ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ أن بعض التوصيات تم تغطيتها وتطبيقها بالكامل، في حين أن تقدماً حدث في البعض الآخر، وهناك توصيات أخرى لم تطبق بعد، ما هو تفسيركم لذلك؟

ما تقصده هو تقرير المتابعة الطوعي الذي قدمته البحرين هذا العام. وهو تقرير ليس مطلوباً مثل تقرير المراجعة الدورية الشاملة الرسمي، والذي يحدث مرة كل أربع سنوات. وكما جاء في تقرير المتابعة فإن قديراً كبيراً قد تحقق في نطاق سنة واحدة. هذا المشروع هو عملية مدتها أربع سنوات، وأنا على ثقة بأن البحرين سوف توفي بالكثير من التعهدات والالتزامات إلى حين المراجعة الدورية الشاملة المقبلة. وإنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان من قبل جلالة الملك تعد خطوة رئيسية نحو تحقيق ذلك.

هل كانت هناك أية عقبات في تنفيذ هذه التوصيات على أرض الواقع؟

العقبة الرئيسية هي عدم وجود وعي للناس حول حقوقهم وواجباتهم. معظم الناس ينتظرون الحكومة بأن تفعل كل شيء. لذلك يمكن للأفراد وينبغي عليهم أن يتحملوا المسؤولية، أولاً عن طريق الإلمام بحقوقهم والتعرف عليها ومن ثم احترام وتعزيز وحماية حقوق الآخرين. قد تحتاج البحرين أيضاً إلى تعديل بعض القوانين القائمة للوفاء

سيد أغا

- ماجستير في إدارة الأعمال.
- له خبرة ٢٣ سنة في العمل الانساني والتطوعي.
- شكل منظمين لتطهير أفغانستان من الألغام.
- عمل في عدد من البلدان كاليمين وتشاد وتايلاند وغيرها.
- انضم الى الأمم المتحدة عام ٢٠٠١ للعمل في أذربيجان
- عمل كمستشار لعدد من المنظمات الحكومية والدولية

بالتزاماتها الدولية بموجب مختلف الاتفاقيات والمعاهدات الدولية. والعقبة الرئيسية الثانية هي محاولة البعض الدفع بالأجندة السياسية تحت ذريعة حقوق الإنسان. هذه المحاولة ببساطة خطأ لأنها تضر بالوفاء بحقوق الإنسان. كما لا يمكن المبالغة في المصادقية، لا سيما عندما نتحدث عن حقوق الإنسان. وبالتالي، لا ينبغي خلط السياسة مع حقوق الإنسان.

سيد أغا: قدمنا الخبرة والدعم الهالي المباشر لهيئات غير حكومية تعمل في مجال المرأة والشباب وحقوق الإنسان، والبيئة، وغيرها

دراسكم المشتركة مع المجلس الأعلى للمرأة حول تمكين المرأة خرجت بتوصيات عديدة مثل توفير بيئة أفضل للنساء المرشحات، والحد من العوائق المالية التي تواجهها في الانتخابات، هل كان هناك أي جهد من قبل فريقك للمساعدة في تلبية هذه التوصيات؟

كما ذكر آنفاً، لدينا برنامجاً طموحاً مع المجلس الأعلى للمرأة للتعاطي مع هذه التوصيات وغيرها من دراستنا. ويجري التخطيط لتدريب ودعم النساء المرشحات للانتخابات العامة عام ٢٠١٠.

بالتعاون معكم، أقامت وزارة التربية والتعليم ورشة تدريبية علمية ثقافية بعنوان (حقوق الطفل)، عقدت في ٢٦ أكتوبر الماضي، ما هو تقييمكم لتلك الفعالية؟

كجزء من تنفيذ مشروع خطة المراجعة الدورية الشاملة مع وزارة الخارجية، أقيم عدد من أنشطة تنمية القدرات التي تستهدف تنفيذ القانون، والعاملين في مجال الرعاية الصحية والتعليم. وكجزء من سلسلة هذه الأنشطة تم تنظيم هذه الورشة لتدريب المعلمين والعاملين في وزارة التربية والتعليم على كيفية عملهم على نهج قائم على حقوق الإنسان، وكذلك كيفية تعزيز الوعي بحقوق الإنسان بين الطلاب. والهدف من ذلك هو مواجهة التحدي المتمثل في توعية الجمهور، والذي أشرت إليه سابقاً.



الطائفية: الحكومة، النخب، ومؤسسات الهجتماع الهديني

حالة الاستقرار والاندماج الاجتماعي والسياسي، بحيث تكفل السلم المجتمعي، ومبادئ المساواة. والحقيقة فإن الملك قام بمحاولات عديدة في هذا الاتجاه، وقد جمع رجال الدين

والسياسيين والبرلمانيين من الطائفتين مرارا، ووضعت الدولة عدداً من البرامج المشتركة، لكنها للأسف لم تعط ثماراً حقيقية حتى الآن، بسبب الانسحابات من هذا الطرف او ذلك، حيث يعود كل منهما الى الانكفاء على ذاته وطائفته. ولكن لنا أمل كبير، بأن تنضج الساحة السياسية والدينية عامّة، ونحن نراهن على نضوج التجربة ورجالها، بما يجعل الشخصيات الدينية والسياسية رجال وحدة وطنية بحق، لا أن تتسرّب من بين أيديهم وأفواههم الإشارات والمشاعر الطائفية البغيضة.

دور النخب السياسية والدينية: الطائفية حالة نخبوية وهي التي تغذي الجمهور بمشاعر القلق الطائفي المفتعل؛ وأغلب الإنشقاقات والانفلاتات كما لاحظناها في السنوات الأخيرة، سببها النخبة وليس الجمهور الذي هو بسيط ومندمج لولا الهيمنة العليا من قبل تلك النخب. يلاحظ أن هذه الأخيرة فشلت في إيجاد مؤسسات مشتركة اجتماعية او خدمية أو سياسية أو بيئية او دينية. هذا يمثل وجهاً من أوجه القصور العديدة في النخبة البحرينية التي اخترقتها الروح الطائفية - وإن زعمت أنها ليست طائفية. من المعيب أن تتعرّز الفواصل في السكن غير المختلط، والأحياء غير المختلطة؛ ومن المعيب أن الزواج المختلط يأخذ وجهة تراجعية في ظل التعددية والانفتاح والحريات، بدل أن يزداد، فتتسع وشائج العلاقة بين الطرفين الشيعي والسني. ومن المعيب أيضاً، أن الجمعيات الخيرية تحصر خدماتها في بعض السكان دون البعض الآخر، بلا مبررات دينية ولا إنسانية.

يمكن القول بأن النخب البحرينية الدينية والسياسية والاجتماعية لم تنضج بما فيه الكفاية، ما يجعلها بحاجة الى توجيه مستمر من قيادة الدولة، ومن تدخل الحكومة - غير المحبذ - لتدفعها باتجاه عقلنة الشارع وضبط تصرفاته، بدل ان تظهر لنا بمواقف من تحت قبة البرلمان أو بتصريحات من خلال وسائل الاعلام والصحافة

من غير الممكن إلغاء الروح الطائفية، فهذه مهمة تفوق قدرة أية دولة. ولكن يمكن خفض حدتها، وتنظيم الاختلاف الطائفي وضبطه. وهذا الأمر لا يمكن ان تقوم به الحكومة - كما في البحرين - بمعزل عن القوى السياسية والاجتماعية الأخرى.

هنا يمكن إيراد بعض التصورات والمحددات والأفكار التي يفترض ان تضطلع بمسؤوليتها الجهات المعنية.

دور الحكومة: الحكومة مسؤولة عن ضبط الخلاف المذهبي ضمن محدد أن لا يتحول الى صراع اجتماعي. بمعنى أنها مسؤولة ومطالبة بالتدخل بالصورة التي تراها، لمنع انزلاق المجتمع الى فتنة لا تحمد عقباها، بسبب قضية جزئية هنا أو هناك. وهذا يعني انها مطالبة بوضع التشريعات التي تجرم العمل الطائفي، وتضع قوانين محاسبة رادعة لمن يثير الفتنة، كما عليها ضبط المنابر الدينية والاعلامية بقوانين تضمن بها عدم الإثارة، وتقدم ذلك الى البرلمان لمناقشتها وإقرارها بعد أن يبدي رأيه فيها.

الحكومة مسؤولة أيضاً عن حيادية أجهزتها ورجالها عن الصراعات والممارسات الطائفية، وإلا أصبحت جزءً من الصراع نفسه، وبذا تفقد أبنيتها، وقدرتها على تمثّل دور الحكم بين المختلفين، وكونها عامل التوازن الاجتماعي والسياسي. دور الحكومة هو (تنظيم الاختلاف الطائفي وضبطه بموازين القانون) ولا يتم هذا إلا عبر تحصين مؤسسات الدولة من السلوك الطائفي، والتشديد على المسؤولين والموظفين بعدم الانحياز الطائفي بأي صورة من الصور.

والحكومة مطالبة في نفس الوقت بالإستمرار في احترام حرية التعبير الديني، وباحترام القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان، ولا يجوز ان تتحول عملية الضبط الى قمع او ارتداد عن المبادئ العامة التي جاء بها الميثاق والمشروع الاصلاحية. خاصة وأن فسحة الحرية وسيلة من وسائل ضبط الطائفية وخطابها ومثيرها، وليس العكس، فالتعسف يؤدي الى نتائج عكسية ويزيد من لهيب الطائفية.

والحكومة تتحمل مسؤولية إيجاد البرامج لتقريب وجهات النظر المختلفة، ووضع المشاريع فوق المذهبية/ الوطنية التي ترسخ

لتزيد من الانشقاقات الاجتماعية.

كما أن البرلمان - الذي يمثل اعضاءه نخبة المجتمع - مسؤول عن ضبط نوابه عبر لوائحه الداخلية. وفي الحقيقة لم تكن تجربة النواب في التسامي على الانقسام الطائفي ناضجة، حيث وجدنا الخطاب الطائفي يفوح من بعض النواب صراحة، كما أن المصالح الفئوية والطائفية طغت على الرؤية العامة لمستقبل البحرين وأهلها والتي تفترض تقوية الحس الوطني وتعزيز اللحمة بين المواطنين، واعتبار الجميع في سفينة واحدة اذا ما خرقتها أحدهم فإنه يكون قد هدمم بالغرق.

دور مؤسسات المجتمع المدني: التطييف حالة قابلة للإستشراء، في حلقات مترابطة. الخطاب الطائفي في البرلمان، ينعكس على الصحافة والشارع، والطائفية في مؤسسات المجتمع المدني قد تغيب حتى الروح والمشاعر الانسانية كما في الجمعيات الخيرية. وطائفية الخطاب الديني تؤثر في الخطاب السياسي وتجعله طائفيًا، وهكذا.

بيد أن مؤسسات المجتمع المدني بالذات ينظر اليها عادة على أنها بعيدة عن التقسيمات الطائفية والعرقية، وأن دوافعها إنسانية/ وطنية محضة، وبدون ذلك تفقد مبررات وجودها. ولقد وجدت للأسف بعض المؤسسات الحقوقية من يعتمد الخطاب الطائفي كنهج ثابت ومستمر، في بياناته وأدبياته واستراتيجيته.

إن التخلي عن الخطاب الطائفي، دليل نضج الفرد والمجتمع، ونضج الجهة التي تمارسه دولة أو حزباً أو جمعية أو وسيلة إعلامية. إن هذا التخلي هو المطلوب كحد أدنى في هذه المرحلة، على أمل أن تتبعها خطوة أخرى تتمثل في المشاريع والمؤسسات المشتركة. نحن نطمح الى يوم توجد به جمعيات سياسية تمثل المواطنين من مختلف المذاهب، والى جمعيات خيرية تقدم خدماتها الانسانية الى كل المواطنين، والى مؤسسات مجتمع مدني يساهم فيها الجميع وتخدم الجميع.



حسن موسى الشفيعي

الوصول الى المنصب، فإنها لا تحفظه ولا توفر له الاستقرار، وقد لا تفيد حتى في تحصيل منافع مؤسسة على خطاب طائفي. حتى المعارضة، فإنها تطمح للمشاركة في بناء الدولة، ومن يدعو الى خطاب طائفي، تضعف مكانته وأهليته في المشاركة (سيقال ان هذا الفرد او تلك الجماعة ليست مؤهلة لأن تتولى هذا المنصب أو ذلك بالنظر لعصبيتها الطائفية المنغلقة).

٣/ وما يدعو الى توقع انخفاض منسوب المشكل الطائفي هو اتساع حرية التعبير الديني/ المذهبي - خاصة لدى الشيعة. ففي كثير من البلدان تبين ان تقليص مساحة حرية التعبير قد وفر مادة خصامية واستخدم كأداة في الصراع السياسي بشكل حاد ومتطرف. هناك فسحة هائلة من حرية التعبير في البحرين، وهناك احترام، بل مبالغة في الاحترام أحياناً من قبل الدولة، حيث مساعداتها المادية الكبيرة للآتم الحسينية، وحضور بعض المسؤولين وأمرء الأسرة الحاكمة لتلك المجالس، وبت النشاط الديني في القنوات الرسمية. هذا الأمر ليس فقط يبعد الدولة، وقياداتها، عن دائرة الصراع الطائفي ويحدها عن الاختلافات المذهبية، بل أن مساحة الحرية تفيد في تنفيس الاحتقان المذهبي إن وجد.

٤/ المسألة الأخيرة في هذا الأمر تتعلق بحقيقة ان المشكل الطائفي وارتفاع منسوبه لا يتعلق بالبحرين فحسب بل بكل المنطقة. ولولا التغييرات الإيجابية الكبيرة السياسية وغيرها، ولولا الجهود التي تبذلها الدولة والقيادات الفاعلة في المجتمع، لدخلت البحرين في مشاكل لا تحمد عقبها. السبب في هذا، أن النزعة الطائفية أصبحت جامحة إقليمياً، وقد اشار التقرير الاستراتيجي الى تأثيراتها المحلية. ولأن هذه النزعة بدأت تأخذ منحى تراجعياً في الدول المجاورة منذ نحو عامين ولاتزال تسير في هذا الاتجاه.. فمن المتصور أن يساهم ذلك أيضاً في تراجع حدة الخطاب الطائفي في البحرين نفسها.

في طريقها الى الإنحسار:

الطائفية ومشكلة، وليست أزمة!

حسن موسى الشفيعي

الى الذبول الخارجية للطائفية - يعود الى حقيقة ان المشروع الاصلاحى وفر المناخ للحديث عن المشكله ومناقشتها بعد أن كانت مكتومة لعقود طويلة. المشروع الاصلاحى خاصة في بعده السياسى - ورغم أنه المتضرر الأكبر من عملية التطييف - منح دون قصد الاطراف السياسية (وعدد من قياداتها الوسيطة والعليا متطيفيين) ولأول مرة الأدوات التي بدل ان تستخدم في الدمج الوطنى، استخدمت في بعدها الطائفي، كما هو واضح في البرلمان ونشاطاته مثلاً.

في الحقيقة فإن المشروع الاصلاحى أخرج المكنون والمسكوت عنه، ولأن التجربة وليدة، اندفعت بعض الجهات والشخصيات الى استثمار الموضوع الطائفي سياسياً، وكان هذا أمراً اعتيادى، وإن كان غير محبب. ولذا يتوقع أن ينخفض منسوب المشكل الطائفي وتظهره في السنوات القادمة، وهذا أمر قد لاحظته التقرير الاستراتيجى من خلال مقارنته بين عامى ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ من جهة وبين عام ٢٠٠٩ من جهة أخرى.

البحرين لا تمر بـ(أزمة طائفية) وإن سادتها روح طائفية أجبتها مشاكل محلية قديمة، كما تأثيرات الأحداث الاقليمية. وما يجعلنا نؤمل ذلك ونتوقعه، التالي:

١/ أن الحريات السياسية وارتفاع منسوب حرية التعبير بشتى أنواعها، قادرة - مع الزمن - على امتصاص الفائض من العصبية الطائفية من جهة، وقادرة على ضبط الحراك والخطاب السياسيين. ومادامت القوى الاجتماعية مندمجة في مشروع سياسى، فإن المخاطر تبدو أقل مما يروج وينشر. أخذين بعين الاعتبار حقيقة أن توجه الدولة في إطاره العام، وإن تضمن بعض الخروقات الطائفية، فإن أجهزتها وقياداتها تسير باتجاه عكسى ومتضاد مع الطائفية.

٢/ واحدة من أسباب المشكل الطائفي وانفجاره، هو الجهل بضرره، ولعل استخدام بعض السياسيين للخطاب الطائفي، جاء من قناعة انه يخدم مصلحة ما شخصية أو للجماعة المذهبية. لكن، وبعد تجربة السنوات الماضية، خاصة تحت قبة البرلمان، فإن الجميع بدأ يكتشف أن الطائفية لا تخدم أهدافه ومصالحه بالضرورة. فلا الحكومة، ولا المعارضة، ولا التيارات التي تزعم وتزايد في ولائها للنظام يفيدها تأجيج المشكل الطائفي. لأن الطائفية وإن خدمت في

ليس الطائفي من يمارس معتقده، ويعبر عن رأيه، وإنما هو من يعتدي على أتباع المذهب الآخر، بحجة طائفية دينية، أو لأنه يعتقد بأن عقيدة الآخر باطلة ولا تستحق الحياة، وأنه لا يجب السماح للمختلف بحرية التعبير والممارسة الدينية التي يكفلها القانون.

وليس الطائفي من يحب أبناء طائفته، وإنما الطائفي هو من يكره أبناء الطائفة أو الديانة الأخرى، بذريعة أن كراهية وازدراء الآخر واجب ديني أو عادة اجتماعية، أو هو مؤسس على أرضية أثنية أو لغوية وما أشبه.

وليس الطائفي من يساعد أبناء طائفته، وإنما الطائفي هو من يساعدهم على حساب الآخرين، ويجعل لهم الأفضلية التي تعني حرمان الآخر من حقوقه كموطن. الطائفي هو من لا يقبل بالمساواة والعدالة والإنصاف للآخر المختلف.

وليس الطائفي من يتمنى الخير لأبناء طائفته، بل هو من يتمنى الشر للآخر المختلف.

وليس الطائفي من يدافع عن حقوقه على أساس القانون والدستور وما توفره المواطنة من مساواة بين الأفراد، بل الطائفي هو الذي يحرم الآخر من حقوقه الدستورية.

وليس الطائفي هو المنغلق على نفسه في بيئته الخاصة، بقدر ما هو ذلك الذي يعلن جهاراً أنه ضد التداخل والاندماج بين المواطنين ويمنع تعزيز المصالح المشتركة والتزاوج العابر للمذاهب، ويعتبر ذلك ذنباً دينياً وسياسياً.

× × ×

التقرير الاستراتيجي البحرينى لعام ٢٠٠٩م، أفرد مساحة مناسبة للموضوع الطائفي، وناقشها بشجاعة، ووضع يده على نقاط الألم والضعف. لقد اوضح التقرير بأن هناك مشكله (وليس أزمة) طائفية، وأن هذه المشكله يساهم فيها كل الأطراف ومختلف الشرائح، وأن المرض الطائفي قد أصاب المؤسسات كالوزارات والبرلمان ورجال الدين وحتى مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات السياسية والخيرية وغيرها. المشكله - كما يصورها التقرير - ممتدة عمودياً كما هي أفقياً، وأن بعض مصادرها يمتد الى خارج البحرين نفسها.

قد يدesh الباحث من حقيقة أن المشكله الطائفية قد ظهرت بشدة الى السطح في ظل المشروع الاصلاحى القائم. والسبب - إضافة

واحة الإفلات من المحاسبة والعقاب

حقوق الإنسان في العالم العربي
التقرير السنوي ٢٠٠٩



الكتاب والصحافيين ويوسع هامش الحرية. أيضاً وقع التقرير في مصيدة الخطأ الفاحش حين أطلق أوصافاً على عدد غير قليل من المعتقلين تفيد بأنهم (مدافعون عن حقوق الإنسان). وهو الوصف الذي اعتاد مركز البحرين لحقوق الإنسان على إطلاقه على كل معتقل على خلفية إشعال الحرائق واتلاف الممتلكات العامة والقاء القنابل الحارقة (المولوتوف) على رجال الأمن.

وتتكرر المشكلة مرة أخرى فيما يتعلق بقمع التجمعات السلمية، فالملف أن مئات المظاهرات والاعتصامات تقوم كل عام في البحرين وهي في معظمها مجازة من السلطات. ولكن الجهات المتشددة ترفض أن تطلب إجازة للقيام بالأنشطة، كما أنها ترفض أيضاً عدم إثارة الشعب وعدم القيام بأعمال حرائق وعنف واتلاف الممتلكات العامة. ولهذا تحدث الاشتباكات ويجري تفريق التظاهرات. في غير هذه الحالة يستطيع المرء ان يأتي بعشرات الأمثلة المضادة التي تفيد بوجود مساحة واسعة من حرية التعبير السلمي بما فيه التجمعات والاعتصامات والتظاهرات. وقد حاولت جهات سياسية عديدة بمن فيها جمعية الوفاق ورئيسها إقناع المتشددين بأن يأخذوا إجازة، وأن يلتزموا بسلميتها، ووعدهم بأنهم إن فعلوا ذلك ولم يعطوا الإجازة فإنه سيصطف معهم. ولكن هناك رأي لمركز البحرين وجمعية متشددة أخرى يقول بأنه يحق للمواطن ان يتظاهر أتي ومتى شاء، ولا يحتاج الى إجازة، وفي هذا رفض واضح للقانون المنظم للتجمعات.

عموماً، فإن التقرير وإن رصد العديد من الانتهاكات لحقوق الإنسان في البحرين، فهي تقع ولا يمكن تبريرها بأي حال، لكن يؤخذ على التقرير عدم تدقيقه في المعلومات وفي تحليلها وعدم وضعها ضمن سياقها الحقيقي، وبالتالي فالنتائج التي وصل إليها بالغة السلبية، خاصة وان التقرير لم يعط تقييماً للجوانب التي تقدمت فيها البحرين أو التي تأخرت فيها.

البحرين في تقرير مركز القاهرة:

عدم الدقة في المصادر، وخطأ في النتائج

الدقيقة، كالقول بأن نسبة الموظفين الشيعة صغراً في وزارات الدفاع والداخلية والديوان الملكي. ومثل القول بأن هناك حرمان من الجنسية لشيعة (ولدوا لأب وأم بحرينيين). الصحيح أن هناك مئات العوائل ممن يمكن تسميتهم بفئة البدون، وقد حصل هؤلاء جميعاً على الجنسية البحرينية في بداية عهد الاصلاحات، ولربما بقيت حالات فردية معدودة.

ومن الأخطاء الفاضحة في التقرير الزعم بأن (حرية ممارسة الشيعة لشعائرتهم الدينية مكبلة بأغلال القرارات الحكومية المقيدة لحرية العقيدة) فهذا قول ينافي حقيقة أن حرية التعبير الديني واسعة جداً للشيعة ولغيرهم، ولعل المراقبين اطلعوا على مستوى الحرية الدينية في عاشوراء هذا العام والذي تصادف في ٢٦/١٢/٢٠٠٩. وقد نقل التلفزيون الحكومي وعلى مدار أيام عديدة برامج تتعلق بإحياء مراسم عاشوراء. أما الدليل الذي أوصل الى النتيجة أعلاه في التقرير فهو ما يتعلق بقضية مسجد الصادق والتي لها بعد سياسي وقصة مختلفة لا علاقة لها بحرية التعبير، بل بالتشجيع على العنف خطابة، وقد استمرت القضية بضعة أيام فقط.

وفي معظم الحالات فإن المعلومات التي استند اليها التقرير تحوي معطيات خاطئة، واستنتاجات تعميمية غير صحيحة، وغالباً ما توضع في سياقات مختلفة عن موضوعها ومثال ذلك ما حدث في عاشوراء العام الماضي من مواجهة بين رجال الأمن وبعض الشباب، وكان سببها خطاب تحريضي على العنف والمواجهات كان يلقيه حسن مشيمع رئيس حركة حق غير المسجلة.

في موضوع حرية التعبير، تطرق التقرير الى موقف وزارة الاعلام من المواقع الالكترونية، وحجب بعضها، وهو أمر انتقدته وسائل اعلامية ومؤسسات حقوقية في حينه. على أن بعض المواقع كانت تحريضية على العنف وليس لها علاقة بالتعبير السياسي السلمي كما هو الحال في موقع (الصرح الوطني). كذلك تطرق التقرير الى التحقيق مع عدد من الصحافيين والذي تناولته الصحافة المطية باستفاضة في حينه، وانتقدت ممارسات وزارة الاعلام، لأنها اعتمدت على قانون صحافة لا يلقي التأييد من قبل المنظمات الحقوقية كجمعية الصحافيين البحرينية ومن البرلمان نفسه والذي يدرس مشروع قانون جديد تأخر في إصداره، يفترض ان يستجيب لمطالب

أصدر مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان تقريره السنوي الثاني حول حقوق الانسان في العالم العربي، وكان عنوانه: (واحة الإفلات من المحاسبة والعقاب). وقد كان تحليل المركز ومعلوماته تتجه الى الرأي القائل بأن المنطقة العربية تشهد المزيد من التدهور في حقوق الانسان بالقياس مع عام ٢٠٠٨.. وهذا الإنطباع يبدو شاملاً لدى معظم المنظمات الحقوقية الدولية، التي رأت خلال السنوات الأخيرة الماضية تدهوراً ملحوظاً في حقوق الإنسان على مستوى العالم كله.

والأسباب في مجملها تعود الى تنكّب الدول الغربية - خاصة الولايات المتحدة - عن المبادئ الحقوقية والديمقراطية في بلدان العالم الثالث. ولما كانت الدول الغربية قد تخلت - بقدر ملحوظ - عن التزامها بمعايير حقوق الإنسان الدولية، خاصة فيما يتعلق بالحروب والأسرى ومكافحة الإرهاب، ودعم الأنظمة الديكتاتورية، صارت الأنظمة هذه تشعر وكأنها طليقة اليد في ممارسة انتهاكاتهما.

تقرير مركز القاهرة حول البحرين لعام ٢٠٠٩ كان سلبياً في معظمه، وجانب الحقيقة في كثير من المواقع، وكان صارخاً في المفردات التي استخدمت وفي العنوان: (البحرين: تمييز منهجي ضد الشيعة لتكريس حكم الأقلية السنية). لقد اعتمد التقرير المتعلق بالبحرين على رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان، في المراجعة والتدقيق والتفتيح وإضافة المعلومة، كما يقول التقرير (ص ٦). وتكاد تكون المعلومات الأساسية وخلفياتها وتحليلاتها ذات مصدر واحد، وهو مركز البحرين لحقوق الإنسان. فمن بين ٤٠ مرجعاً للتقرير، هناك ٢٩ منها يعود للمركز، وإثنين لجمعية شباب البحرين لحقوق الانسان، وهي وجه آخر للمركز، وهناك تسعة مصادر أخرى، اما اعتمدت في موضوعات كان المركز ممول المعلومة فيها، أو انها مصادر محايدة. لم تظهر سوى إشارتين أو ثلاث للجمعية البحرينية لحقوق الإنسان، وجاءت في إطار بيانات مشتركة.

لا غرو إذن أن يكون التقرير حاداً، ومنحازاً لوجهة نظر واحدة. في العنوان هناك إشكالية أساس: فهو يتحدث عن تمييز (منهجي) ضد الشيعة. وفي الوقت الذي لا يسع فيه المرء نفي وجود تمييز من الأساس، إلا أن القول بأنه (منهجي) مخالف للحقيقة والواقع، وفيه انزلاق نحو لغة طائفية، زادت سوء المعلومات غير



البحرين في التقرير الاستراتيجي (٢٠٠٩)

وأشار الى المساحة الواسعة لحرية التجمع والاعتصام والتظاهر حتى صارت سمة من سمات الحياة السياسية في المجتمع. ومن خلال قراءة الفعاليات الثقافية والسياسية والاقتصادية من ندوات ومحاضرات واعتصامات ومظاهرات واضرابات وندوات وورش عمل وتدريب وغيرها، رأى التقرير انها تعبر عن وجود حالة دينامية نشطة، رغم ما يشوبها من سلبيات.

■ ويشير التقرير الى أن الجمعيات السياسية رغم وقوعها أحياناً في السلوك الطائفي، إلا أن أنشطتها خلال العامين الماضيين أظهرت تحسناً ونضجاً. ولاحظ التقرير حالة من الاصطفاف الطائفي بين الجمعيات السياسية في مجلس النواب مع أو ضد الوزراء ممن ينتمون الى الطائفة الأخرى.

■ وغطت مشكلة الطائفية مساحة من التقرير، شملت أبعاداً غير مشمولة، مثل دور مجلس النواب. التقرير يقول بأن الطائفية في البحرين في حالة تصاعد، وأن لها جذوراً خارجية، وأن حالة الفرز اتسعت بين المكونين الإجماعيين الأساسيين: الشيعي والسني. ولاحظ التقرير ان عدداً غير قليل من القضايا يجري تسييسها وتقديم تحليلات طائفية بشأنها: مثل موضوعات الإسكان والتجنيس والتوظيف وغيرها.

■ أيضاً، لاحظ التقرير أن الاعتصامات المتعددة التي استهدفت تحقيق بعض المطالب الحياتية اتسمت بالفرز الطائفي، وأن المجالس الخاصة شملها الفرز، بين مجالس شيعية وسنية، كما أشار الى نزاع طائفي محدود حدث في المحرق بسبب مناسبة دينية شيعية. وقال التقرير بان البعد الطائفي طال عملية التوظيف في بعض الأجهزة الحكومية وشبه الحكومية وحتى الخاصة، وإن كان الأمر يجري بصورة غير رسمية وغير منهجية، وما جرى كان ضمن اجتهادات شخصية. وأكد التقرير بأن هذا الفرز غير الرسمي المسيطر على الوضع الاجتماعي والسياسي أدى الى اضعاف حركة المجتمع ومنها الحراك السياسي نفسه.

■ كذلك لاحظ التقرير أن بعض مؤسسات المجتمع المدني طالها الفرز الطائفي، وقد

أصدر مركز البحرين للدراسات والبحوث تقريره الاستراتيجي الثاني (٢٠٠٩)، حوى قدراً كبيراً من الصراحة في نقاش العضلات الداخلية التي تواجهها البحرين في المستويات المحلية والخارجية. وقد قدم المركز في تقريره ملاحظاته على الوضع العام فكانت على النحو التالي:

■ حول العمالة الأجنبية وإلغاء قانون الكفيل، قال التقرير أن القانون يمثل امتهاناً لحقوق الانسان، وأن الغاء يعد عملاً تقدمياً وانسانياً يتجاوب مع مقتضيات حقوق الانسان، ولكن الإلغاء ولد مشاكل مثل زيادة العمالة السائبة، ما يحتمل معه زيادة معدل الجريمة، كما أن الإلغاء فاقم مشكلة البطالة بين البحرينيين.

■ حرية الصحافة استعرضها التقرير وحدد محاورها المهمة، وفي مقدمتها الدعوة لإصدار قانون جديد يتيح حريات أكبر ويمنع حبس الصحفيين، ورأى ان إصدار القانون سيحل الجزء الأكبر من المشكلة.

■ في القضية الحقوقية أشار التقرير الى ما أثير في العامين الماضيين من قضايا تتعلق بالمرأة والطفل والاتجار بالبشر والتعذيب وغيرها، وأوضح أن هناك تقارير تفيد بتراجع الوضع الحقوقي. وتعرض التقرير الى مسألة وفاء البحرين بالتزاماتها أمام مجلس حقوق الإنسان. وفي موضوع التعذيب، استعرض خلفية أوضاع ما قبل عهد الإصلاح وما جرى فيها من مصادمات وانتهاكات لحقوق الإنسان، وقال أن الجمعيات السياسية هي التي تدعو الى معاقبة من قام بالتعذيب في تلك الفترة. واستعرض التقرير حقيقة بروز مؤسسات حقوقية قام بعضها بزيارات للسجون، وطالب بعضها الآخر بتطبيق نظام العدالة الانتقالية. وأشار الى الاعتقالات بسبب المصادمات أثناء المظاهرات. وخلص الى أن هناك خلطاً بين القضايا الحقوقية والقضايا السياسية، ورأى أنها تمثل ظاهرة عامة لدى الكثير من المنظمات الحقوقية في الدول النامية لظروف النشأة وحدثة الممارسة، بل وحدثة نشأة الدولة ذاتها.

■ ولاحظ التقرير أن البحرين تعيش حالة من الديناميكية والحراك الإيجابي،

أدى ذلك الى خسارة الكثير من الإمكانيات التي يتمتع بها بعض القادرين على العمل والعتاء، بسبب سيطرة الفكر الطائفي على العمل الاجتماعي والسياسي. ووصل الأمر إلى تصنيف الجمعيات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني وفق الانتماء الطائفي، وهو ما قد يؤدي الى أن تخدم تلك المؤسسات طائفة بعينها، كما حدث فعلاً مع بعض الصناديق الخيرية.

■ أما النشاط البرلماني فلم ينجز ما كان مؤملاً منه، بسبب الشد والجذب بين النواب السنة والشيعية، وهم في أكثرهم ينتمون الى جمعيات سياسية دينية، كما يقول التقرير. لم يتقدم البرلمان كثيراً في التشريعات المقترحة، ولم يمارس دوره الرقابي كما يفترض به. ولاحظ التقرير أن طلبات الاستجواب لبعض الوزراء في مجلس النواب وما دار حولها من مناقشات وما انتهت إليه من نتائج سادتها روح الطائفية وتبادل الاتهامات بين النواب بأن لهذا النائب أو ذاك مواقف طائفية. وقال ان استمرار هذا التجاذب، سيؤدي حتماً الى نوع من الإعاقة للعملية التنموية، وسيكون له تأثير سلبي على المشروع الإصلاحي، وكذلك إبطاء رفع مستوى المعيشة للجمهور.

بيد أن التقرير رأى خلال العامين الماضيين بعض الإيجابيات: فقد أصبح المجلس النيابي أكثر واقعية في ممارسة دوره التشريعي، وأصبح النواب أكثر معرفة بطبيعة العمل البرلماني، وان استجوابات الوزراء قد خفت حدتها بالقياس الى المرحلة النيابية الأولى التي سعى خلالها بعض النواب لإثبات دورهم واستقلالهم ومقدرتهم على تحدي السلطة التنفيذية.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية البحرين والحق في السكن

الترمل أو البطالة، كما تؤمن لهم خدمات التأمين الاجتماعي والرعاية الصحية، وتسعى جاهدة لوقايتهم من براثن الجهل والخوف والفاقة).

علاوة على ذلك، تنص المادة ٩ (و) من الدستور صراحة على التزام الدولة بتوفير السكن، خاصة (لذوي الدخل المحدود): (تعمل الدولة على توفير السكن لذوي الدخل المحدود من المواطنين).

لترجمة جميع هذه المواد إلى عمل، بذلت البحرين جهوداً لتوفير مساكن مناسبة، أو لتقديم بدل سكن لتغطية قيمة الايجار للعدد المتزايد من السكان. على سبيل المثال، بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩ خصصت البحرين ١٧٥٠٠ وحدة سكنية للبحرينيين وتقديم بدل سكن لـ ٢٤٠٠٠ أسرة، وفقاً لوزير الاسكان الشيخ ابراهيم بن خليفة آل خليفة. وقال الوزير إن وزارة الاسكان ماضية قدماً في تنفيذ خططها الاستراتيجية لتوفير السكن الملائم للمواطنين وتعزيز التنمية المستدامة



في البحرين (الأيام ، ١٤/١٠/٢٠٠٩). وتأتي هذه الخطط، التي وافق عليها مجلس التنمية الاقتصادية، واعتمدها مجلس الوزراء، في إطار الرؤية الاقتصادية لمملكة البحرين لعام ٢٠٣٠. على ضوء هذه الخلفية تتسارع جهود البحرين لبناء أكثر من ١٠ آلاف وحدة سكنية في مختلف أنحاء البلاد بحلول عام ٢٠١١ (البلاد، ١٩/١٠/٢٠٠٩). رغم كل هذه الجهود، فإن المشكلة تبدو بعيدة عن الحل حيث لا يزال أكثر من ٣٥٠٠٠ من طلبات الإسكان قيد النظر ويتعين النظر فيها. وهناك أيضاً مشكلة قوائم الانتظار الطويلة. وفي ١٣ سبتمبر ٢٠٠٩، أقر مجلس الوزراء الخطة الإسكانية المستقبلية للأعوام ٢٠٠٩ - ٢٠١٤، والتي تهدف إلى تقليص فترات الانتظار والنظر في جميع الطلبات بحلول عام ٢٠١١، وتلبية كافة طلبات الإسكان التي على قوائم الانتظار منذ عام

الحق في السكن الملائم هو واحد من أهم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالنظر إلى الزيادة السريعة في النمو السكاني في جميع أنحاء العالم. هذا الحق منصوص عليه في المادة ٢٥ (١) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة ١١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كل الصكوك المشار إليها تشير إلى هذا الحق في إطار (الحق في حصول الشخص على مستوى معيشي كاف له ولأسرته).

وكانت البحرين قد انضمت للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عام ٢٠٠٨، الأمر الذي جعلها تتحمل مسؤولية قانونية وأخلاقية وسياسية تفرض عليها الوفاء بما احتواه من أحكام، ولا سيما الحق في السكن لمواطنيها. ويؤثر هذا الحق على عدد من القضايا الهامة ذات الصلة به بما في ذلك التمتع بالحماية ضد عمليات الإخلاء القسري، وحماية المستأجر، وعدم التمييز في توزيع المساكن التي توفرها الحكومة، أو الحصول على الخدمات الأساسية ذات الصلة بالسكن. وتلعب المحاكم الوطنية دوراً عندما تتدخل للبت في القضايا المتصلة بهذه المسائل من أجل ضمان التمتع بهذا الحق.

تماشياً مع هذا الالتزام الدولي، ينص ميثاق العمل الوطني في البحرين على الضمان الاجتماعي للبحرينيين بموجب الفصل ١، الفقرة (٦):

(تكفل الدولة تحقيق الضمان الاجتماعي اللازم للمواطنين في حالة الشيخوخة أو العجز عن العمل أو اليتيم أو الترمل أو البطالة، كما تؤمن لهم خدمات التأمين الاجتماعي في مثل هذه الحالات). وتكررت المادة ٥ (ج) من دستور مملكة البحرين النص أعلاه الوارد في ميثاق العمل الوطني على النحو التالي:

(تكفل الدولة تحقيق الضمان الاجتماعي اللازم للمواطنين في حالة الشيخوخة والمرضى أو العجز عن العمل أو اليتيم أو

رغم صدور العهدين الدوليين المتعلقين بالحقوق السياسية والمدنية، وبالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في وقت واحد (١٩٦٦). ظلت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أقل الحقوق اهتماماً في منظومة حقوق الإنسان، ويعزى ذلك لعدة أسباب منها:

- غلبة الحقوق السياسية والمدنية على الاقتصادية. حيث ما زالت قضايا وانتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بالتعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية، كما القتل خارج نطاق القضاء، والاعتقال والاحتجاز التعسفي، وكذلك المحاكمات غير العادلة.. إلخ، هي الطاغية في عالم ما زال يتلمس خطاه في البحث عن النظام السياسي المناسب ليحكمه. كما أن دول الغرب في صراعها المحموم مع المعسكر الاشتراكي إبان الحرب الباردة سلطت الأضواء على الحقوق السياسية والمدنية دون غيرها.

- ظلت الدول النامية تقدم الأعذار تلو الأعذار حول صعوبة تحقيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لجهة التكلفة الباهظة التي يتطلبها الإيفاء بمثل هذه الحقوق، بينما تتمسك كثير من دول العالم الأول بعدم تقديم دعم فني ومادي للدول النامية بدون تحقيق تقدم في المسار السياسي ودمقرطة المجتمع.

- الفساد في كثير من الدول أدى إلى عدم الإيفاء بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

- ضعف الثقافة بحقوق الإنسان عموماً، وبالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على وجه التحديد.

- ضعف كادر المنظمات الدولية المؤهل في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٢٠٠٢. وبوجه عام، فإن الوزارة تتطلع أيضاً إلى تقليص فترة الانتظار لطلبات السكن إلى ٥ سنوات فقط.

من ناحية أخرى، ينبغي تضافر جهود الحكومة والقطاع الخاص والمواطنين للتعامل مع هذه المشكلة المزمنة. في هذا السياق يمكن للحكومة أن تزيد مخصصاتها لوزارة الإسكان، وأن يرفع سقف القروض الاسكانية التي توفرها الحكومة وهو ما يسعى البرلمان لتشريعته. فضلاً عن ذلك،

يجب أن تعاد الأراضي التي خصصت مؤخراً للاستثمارات التجارية، والتي كانت مخصصة أساساً للإسكان. كذلك هناك حاجة إلى الاستجابة الفورية للاحتياجات العاجلة والطارئة للسكن من خلال توفير مساكن مؤقتة. وفوق ذلك من الأهمية بمكان إعادة النظر في السن اللازمة لقبول الطلبات والسماح للمواطنين الذين تجاوزوا سن الخمسين بتقديم طلبات للحصول على السكن، لأن استبعاد الأشخاص الذين

تتجاوز أعمارهم ٥٠ عاماً هو تمييز واضح ضد المسنين.

وأخيراً، فإن أزمة الإسكان في البحرين لا تزال تلقي بخلفياتها السلبية على الموقف من أداء الحكومة، وقد تسبب في توترات سياسية، وطائفية، كما حدث في بعض الحالات مؤخراً، والتي زعم خلالها أن الحكومة لم تتقيد بالقانون في توزيع المساكن الجاهزة على مستحقيها، وفق مبدأ الأقدمية.

بعد زيارة الخواجة لإسرائيل..

المركز يكيل الاتهامات للمرصد!

بعد أقل من شهر من زيارته لاسرائيل في أكتوبر الماضي عبر مطار تل أبيب، واعترافه بذلك متأخراً (انظر صحيفة الوقت، ٢٥/١٢/٢٠٠٩) كتب عبدالهادي الخواجة، تقريراً أصدره مركز البحرين لحقوق الانسان في نوفمبر الماضي، حمل عنوان: (منظمات وحقوقيون بالتزوير) اتهم فيه مرصد البحرين لحقوق الانسان وغيره بأنه يعمل على تضليل الرأي العام، ويسعى لمحاصرة المنظمات والمدافعين عن حقوق الانسان. واعتبر التقرير (المرصد) بأنه مؤسسة وهمية تقوم بعمل حقوقي مزيف لتضليل الرأي العام وتشويش المنظمات الدولية. وقد تم تعميم التقرير باللغتين العربية والانجليزية عبر شبكتين حقوقيتين، ما حتم على المرصد أن يبدي رأيه وردة مختصرة.

لقد سبق للمرصد أن أوضح مواقفه ونشاطاته، وهو والعالمون فيه يربأون بأنفسهم أن يكونوا صناعة حكومية، كما يزعم المركز، كما لا يقبلون بهذا النوع من الانحدار واطلاق المهاترات والإتهامات. إن نشاطات المرصد كانت ولا تزال تستهدف تطوير حقوق الانسان في البحرين، وهو يسعى الى ترسيخ حضور المنظمات الدولية في البلاد لتكون قريبة من الواقع الحقوقي، كما أنه يسعى جاهداً

ويبحث باستمرار المسؤولين على الوفاء بالتزاماتهم المحلية والدولية في مجال حقوق الإنسان، عبر تطبيق المعاهدات التي تم توقيعها.

إن ما ينشره (المرصد) ليس مادة دعائية ولا تعتمد التغطية على الخروقات الحقوقية (وهذا ما توضحه النشرات والبيانات العلنية) وهي تتضمن رسداً للتطورات ومواد تحليلية للقضايا الحقوقية المتداخلة مع الوضع السياسي وتحولاته. ولم يجد المرصد والعالمون فيه أنفسهم في يوم ما ضد هذه الجهة الحقوقية أو تلك، فليس من مهمتهم فتح مواجهة مع أحد ولا تصيد أخطاءه، ورغم ملاحظات المرصد على بعض النشاطات إلا أنه يحتفظ بها لنفسه، ولذا لم ينجر الى سجل مع المركز حول موجات الاتهام والشائعات التي يطلقها ويبحثها. والمرصد يسعى دائماً لتقديم وجهات نظره للرأي العام بأقصى قدر من الاحترام والحكمة.

إن رئيس المرصد حسن موسى الشفيعي، الذي تعرض لهجوم مستمر منذ سنوات من قبل المركز ومسؤوليه، رغم أنه أحد مؤسسيه الثلاثة؛ وقد سبق له ولسنوات طويلة، منذ ١٩٩٠، العمل مع رئيسه السابق عبدالهادي الخواجة، قبل ان يستقيل احتجاجاً على انحراف المركز

عن أهدافه التي وضحتها لأئحته الداخلية. ومع هذا لم يشأ الاستاذ الشفيعي الرد مراراً على الاتهامات احتراماً للذات، وكان انتقاده للمركز منحصرأ في ثلاث قضايا أساسية: تسييس العمل الحقوقي، وتأييده للعنف بصورة صريحة، واستخدامه الخطاب الطائفي.

لكن المركز في تقريره الأخير تجاوز الحدود الأخلاقية والإنسانية، الى حد أنه تجاهل صفة الشفيعي الحقوقية، واتهم المرصد بأنه يرشي الآخرين، وأنه يحاول استقاء المشروعية من صور نشاطاته. ونريد القول بأن أي مؤسسة حقوقية تحصل على مصداقيتها مما تنشره وما تعمل من أجله، ومن تحريها الدقة والموضوعية والتزام المعايير الحقوقية، وليس من الإتهامات المرسله، وافتعال الصراع مع المنافسين أو المختلفين في الرأي وأسلوب العمل. إن ما يقوم به المرصد من اعمال ونشاطات، ولسخرية القدر، هي ما كان يجب على المركز القيام به كما توضح ذلك لأئحته الداخلية، ولكنه لم يلتزم بها، ودخل في مشاريع سياسية، ما حوله الى حزب سياسي بغطاء حقوقي مفتعل.

إن كثيراً من المنظمات الحقوقية الدولية، كأمнести والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب والفيدرالية الدولية على علم مسبق بكل نشاطات المرصد ومؤسسه، وبالصفة الاستشارية التي صبغت بعض نشاطاته فيما يتعلق بالمهمات الحقوقية الرسمية، ما يجعل الاتهامات الاعتباطية أمراً بلا نتيجة.



مع د. الشيخ محمد علي الستري



مع الأستاذ نبيل الحمر



مع الكاتبة بارعة علم الدين



مع الأستاذ حسام السكري (بي بي سي)



مع نسرين صادق (تلفزيون الأن)

المدني البحريني، وبينها الجمعيات الحقوقية، إضافة الى الصحافة ووسائل الاعلام الأخرى، حضرت وقدمت مداخلات وأوراق في الملتقى.

التقى رئيس المرصد في ديسمبر الماضي الدكتور محمد علي بن منصور الستري، مستشار جلالة الملك لشؤون السلطة التشريعية؛ وكذلك بالسيد نبيل الحمر، مستشار جلالة الملك لشؤون الإعلام، ورئيس معهد البحرين للتنمية السياسية. كما التقى السيد الشفيعي بالسيد جيمي باودن، سفير بريطانيا في المنامة؛ والسيد لودو هود، المسؤول عن ملف حقوق الإنسان في السفارة الأميركية بالبحرين. وقد ناقش رئيس المرصد معهم أوضاع حقوق الإنسان في البحرين، والمؤثرات السياسية والاجتماعية والإقليمية على تلك الحقوق إيجاباً وسلباً، كما بحث معهم أوجه التعاون الممكن في هذه القضايا.



مع الأستاذ ماضي الخميس



مع د. محمد الرميحي



مع الأستاذ جهاد الخازن

في ١٤/١٢/٢٠٠٩، شارك مرصد البحرين لحقوق الإنسان ممثلاً في رئسسه، في احتفالية اليوم العالمي لحقوق الإنسان، التي أقيمت في المنامة تحت رعاية المكتب الإنمائي للأمم المتحدة في البحرين، ووزارة الخارجية البحرينية. وقد أقيمت في المناسبة كلمات تمثل الجمعيات الحقوقية البحرينية، بينها الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان، وجمعية مراقبة حقوق الإنسان. كما أقيمت كلمات بالمناسبة بينها كلمة للمفوضة السامية لحقوق الإنسان نافي بيلاي، وكلمة أخرى لوزير الدولة للشؤون الخارجية د. نزار البحارنة، وثالثة للسيد أغا ممثل الأمم المتحدة المقيم في البحرين.

على هامش المناسبة، التقى رئيس المرصد السيد حسن موسى الشفيعي، بالدكتور نزار البحارنة، ووكيل، وزارة الخارجية السيد عبدالله عبداللطيف، والسيد أغا، الممثل المقيم للأمم المتحدة في البحرين. كما التقى الشفيعي بالأستاذ النائب جواد فيروز، من جمعية الوفاق؛ والأستاذة أمل الدوسري من المؤسسة العامة للشباب والرياضة؛ وممثلي الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان؛ الاستاذين عبدالله الدرازي وعبدالله العكري.

شارك رئيس المرصد في الملتقى الإعلامي العربي الأول لقادة الإعلام العربي والذي انعقد في البحرين في الفترة من ٢-٣ ديسمبر الماضي. المؤتمر نظمه بشكل مشترك وزارة الثقافة والإعلام في البحرين وهيئة الملتقى الإعلامي العربي برئاسة الإعلامي العربي الأستاذ ماضي الخميس. وقد حضر المؤتمر ممثلون عن وسائل الإعلام العربية والأجنبية، كما حضره عشرات من الكتاب والصحافيين العرب المعروفين.

ناقش المؤتمر ثلاثة محاور: الإعلام والمتغيرات الدولية؛ تأثير رأس المال على صناعة الإعلام؛ ومستقبل الإعلام العربي - أزمات وعوائق. وقد ألفت الشيخة مي آل خليفة، وزيرة الثقافة والإعلام في البحرين كلمة في المؤتمر؛ كما أقيمت كلمة للسيد عمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدول العربية؛ وكلمة ثالثة للسيد ماضي الخميس. من بين الحضور والمشاركين: السيد محمد بن عيسى، رئيس منتدى أصيلة الثقافية بالمغرب؛ وعبدالله الجاسر، وكيل وزارة الاعلام السعودي؛ ود. محسن بلال، وزير الاعلام السوري؛ وحسام السكري، رئيس شبكة البي بي سي العربية؛ وجيم بوملحة، رئيس الفيدرالية الدولية للصحافيين، والصحافي عبدالوهاب بدر خان، والإعلامية بارعة علم الدين؛ والأستاذ جهاد الخازن؛ ورئيس تحرير الحياة غسان شربل؛ والدكتور محمد الرميحي، رئيس تحرير صحيفة أوران؛ والصحافي جورج سماحة؛ ونسرين صادق من تلفزيون الأن؛ إضافة الى كبار رجال الصحافة والإعلام المصريين. تجدر الإشارة الى أن معظم مؤسسات المجتمع